بتكلفة ٨ ملايين دولار

مشروع إدارة حوض صنعاء يدشن العمل بأنظمة الري الحديث

١٢٠ مزارعاً يتدربون على الأنظمة الجديدة في أربع دول عربية

الثورة

■،،، يدشن مشروع ادارة حوض صنعاء قريباً العديد من الأنشطة في إطار منطقة الحوض ومنها إدخال شبكة الري الحديثة (تنقيط - فقاعي - رش - وأنظمة نقل وتوزيع المياه باستخدام الأنابيب).

وأوضح الدكتور محمد لطف الارياني وزير المياه والبيئة في تصريح لـ «الثورة» أن هذه الخطوة ستسهم في تغطية مساحة أربعة آلاف هكتار موزعة على منطقة حوض صنعاء وستتركز على بني حشيش ، ونهم ، وبني الحارث ، وهمدان ،وجزء من سنحان ، وخولان ،وبني مطر.

وأشار وزير المياه والبيئة إلى أن تكلفة هذا المشروع يصل إلى ثمانية ملايين دولار وتتمثل مساهمة المستفيدين بـ ٢٥ ٪ فقط من التكلفة بما يشعرهم بملكيتهم لهذه الأنظمة ومعدات الشبكة.

من جهته أوضح المهندس محمد حرمل مدير مشروع ادارة حوض صنعاء أن المشروع سيتولى إلى جانب توفير المعدات القيام بأعمال التصاميم والدراسات الأولوية والاشراف على التركيب وتدريب المزارعين على استخدام هذه الأنظمة وصيانتها وتشغيلها .

واشار إلى أن الشبكة الحديثة سترفع من مستواها الحالي من ٣٥ - ٤٠٪ إلى ٨٠٪ وستروي محاصيل العنب والفاكهة والخضروات والقات كون هذا الأخير من أكبر المحاصيل المستهلكة للمياه.

ونوه بأن المشروع شارف على استكمال تركيب أنظمة ري في ١٦ مزرعة ارشادية بالإضافة إلى إنشاء خمسة خزانات في أطراف المزارع وتركيب محطات التحكم الرئيسية لهذه الشبكات.

إلى ذلك أشار المهندس صادق النبهاني بمشروع ادارة حوض صنعاء إلى أن المشروع اشرف على إنشاء أكثر من ٣٥٠ مجموعة مياه وما يقارب من خمسين جمعية مستخدمي مياه في إطار منطقة الحوض وسيكون من مهمة هذه الجمعيات تفعيل العمل بأنظمة الري الحديثة وصيانتها وتشغيلها وقد أعد المشروع برامج تدريبية لعدد من المزارعين خارجيا وداخلياً ، حيث يتم اجراءات سفر أكثر من ١٢٠ مزارعاً إلى كل من تونس والمغرب وسوريا والاردن لتدريبهم في تلك الدول والاستفادة من خبراتها في مجال أنظمة الري الحديثة وطرق صيانتها وتشغيلها، كما اعدت برامج تدريبية لعدد من المزارعين داخليا لنفس الغرض.

وأشار المهندس النبهاني إلى أن للمشروع العديد من التدخلات على مستوى الري الزراعي ومنها إدخال البيوت البلاستيكية لمزارعي الخضر لتقليل الفاقد في البخر ورفع كفاءة الري بالإضافة إلى حماية ضفاف الاودية وصيانة المدرجات الزراعية.

ويدشن مشروع ادارة حوض صنعاء أنشطته الحالية بعد أن استكمل اعمال المسح والتصاميم والدراسات الأولوية من خلال ثلاث فرق ميدانية متخصصة في التحفيز الاجتماعي ومشاركة المزارعين بالإضافة إلى فريق فني من المتخصصين في المجالات المختلفة وجاء تنفيذ تلك الفرق لأعمالها بمصاحبة فريق التوعية الاعلامية.

الأساليب التقليدية للري - خطورة محققة

م/ محمد الجبلي

● ليس خافياً ان بلادنا تعاني من قلة الامطار الموسمية مقارنة ببعض البلدان الأخرى وقد اثبتت البحوث والدراسات المائية هذه القضية بما لا يدع مجالاً للشك واذا كانت هذه الحالة اصبحت من الموضوعات الملازمة لطبيعة بلادنا فإنه يتوجب على الجهات المسئولة المبادرة بطرح المعالجات اللازمة لمواجهة هذا الوضع الذي لو ترك على حاله فسوف يكون كارثة محققه على الحياه الانسانية والبيئية في اليمن واعتقد ان هناك اهتمامات جادة في هذا المجال لما له من خطورة مؤكدة ومما يزيد الوضع صعوبة ويشعرنا بخطورته بعض الممارسات غير المسئولة ممثلة في الاستخدامات العشوائية للمياه في بلادنا مما يؤدي الى استنزافات مائية تهدد بخطورة محققة .

ويأتي ذلك الاستنزاف الجائر عن طريق الحفر العشوائي الذي هو السبب الرئيسي لتناقص مياه الحوض ونضوبه بالإضافة الى استخدام الطرق التقليدية لري المزروعات (الري بالغمر) اعتقاداً من المزارع بأن هذه الطريقة هي الصحيحة وهي مكتسبة ومنقولة وراثياً من الاجداد ناهيك عن افتقاره الى الوعي والمعرفة لكل جديد لمتغيرات الحياة بالاضافة الى عدم معرفته بالواقع وبالمتغيرات نتيجة تزايد في الكثافة السكانية وسوق العرض والطلب ومازال الاغلبية يتعايشون مع الطرق التقليدية لسنوات ماضية وهي اساليب قد اكل الدهر عليها وشرب.

ونظراً لازدياد عدد السكان وزيادة الطلب على المياه ونزوح البعض من قرى ومديريات الأمانة والمحافظة للبحث عن فرص عمل ازدادت حدة المشكلة تجاه المياه والتي تتناقص بصورة مخيفة وسريعة في المنسوب للمياه الجوفية مما يؤدي الى تلوثها في بعض القرى والمديريات ويؤدي ذلك الى تشريد مئات الآلاف من الناس للبحث عن المياه من أجل الحياة وبوجود الحياة توجد الحضارات فاليمن شهد لها التاريخ منذ القدم بحضاراتها القديمه واول من قاموا ببناء السدود والقنوات لتخزين المياه والحفاظ عليها ومن هنا انتقلت تجارب اليمنيين القدامى وتداولت بين ارجاء المعمورة .

وحال ظهور المشكلة لنضوب المياه في الحوض وشحتها في اليمن بشكل عام في السنوات القليلة الماضية تنبهت القيادة السياسية لهذه المشكلة وكما هو ملموس دائماً من الاخ القائد/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وحرصه الدائم والمستمر على ابنائه اليمنيين في كل مكان ونظرته الثاقبة لمستقبل اليمن التنموي والحضاري وحرصه الشديد بمعالجة الامور بموضوعية وبما نلمسه دائماً من خلال خطاباته وتوجيهاته ببناء السدود والقنوات وبتوجيهاته المستمرة بتوعية المجتمع تجاه استخدام المياه والتعامل معه بالطرق الصحيحة والتقنيات الحديثة وتسهيل أي عوائق تواجه المزارع لمواكبة عجلة التنمية من خلال الأخذ بآخر التقنيات الحديثة وحصولهم عليها من خلال المشاريع ذات العلاقة بكافة اجهزته التنفيذية لعمل الدراسات الهامة والضرورية للحد من الاستنزافات الجائرة التي تدمر مستقبل الانسان اليمني وتقضي على ثروته المائية وثقافته العربية.

● منسق فريق التوعية الاعلامية بمشروع مياه حوض صنعاء

بالحبر الأخضر

مدن خضراء

● (مدن خضراء .. لنخطط لمستقبل الأرض) شعار يوم البيئة العالمي لهذا العام يمس قضية بيئية حيوية في أهمية توسيع الرقعة الخضراء في المدن بخاصة حيث بات التلوث يغطي سماء كثير منها والطبيعة الجرداء لجبالها المحيطة وفضاءاتها الواسعة يزيد وطأة التلوث كما هو الحال في مدينة صنعاء العاصمة.

● ان الاهتمام بالتشجير والتوسع في زراعة الأشجار ووضع دراسات معمقة لزيادة الرقعة الخضراء داخل المدينة ومحيطها من شأنه أن يكون بمثابة رئة تتنفس منها المدينة ووسيلة لامتصاص الملوثات التي باتت تخنق السكان وتهدد البيئة العمرانية للمدينة القديمة كون زيادة الأشجار سوف يمدنا بالأكسجين وتمتص ثاني أكسيد الكربون أحد الغازات الخطيرة المنبعثة من وسائل النقل والمصانع والمعامل إضافة إلى التقليل من الأتربة والغبار الذي يصيب الجهاز التنفسي في مقتل.

مدن خضراء .. هدف لا بد أن نقتفي أثره ليس لهذا العام فقط بل وباستمرار حتى تصبح لدينا مدن خضراء بحق وحقيقة وليكن المشروع المزمع تنفيذه من قبل وزارة المياه والبيئة وأمانة العاصمة والمتمثل في إقامة حزام أخضر حول العاصمة بداية الطريق لمشاريع أخرى في مختلف المدن تكرس رؤية أخرى للمدينة التي التهمت الكثير من المساحات الخضراء حول المدن كما يحدث في إب وصنعاء وغيرها من المدن التي فقدت مساحات زراعية كبيرة محيطة بها بفعل التوسع العمراني .

نبيل نعمان

الجميع مطالبون بجعل هذا الشعار واقعاً ومنهم الجمعيات والمنظمات العاملة في مجال البيئة التي يمكن ان تلعب دوراً مهماً في الدفع بجهود حماية البيئة من خلال التوسع في زراعة الأشجار ونشر الوعي البيئي بأهمية الحفاظ على الشجرة ويمكن اللجوء لتحقيق ثورة خضراء من خلال استخدام المياه غير التقليدية لري الأشجار في المدن للتخفيف من الضغوط على المياه التي تعاني شحة مضطردة وخاصة المياه الجوفية .. فهل نقيم مدناً خضراء.

التحدي البيئي الحضري

□،، إن موضوع الاحتفال بيوم البيئة العالمي هذا العام هو "مدن خضراء لنخطط لمستقبل الأرض!" حيث يلقي الضوء على التحديات التي أوجدها واحد من أكبر التوجهات التي تحكم عصرنا، ألا وهو التزايد السريع في نسبة السكان الذين يعيشون في بيئات حضرية.

فخلال الربع قرن القادم، سيتركز النمو السكاني كله تقريباً في المدن التي يقع أغلبها في البلدان الأقل تقدماً، وبحلول عام ٢٠٣٠م سيعيش ما يزيد عن ٦٠٪ من سكان العالم في المناطق الحضرية ويشكل إيقاع التحضر السريع تحديات هائلة، بدءاً من الفقر والبطالة، ووصولاً إلى الجريمة وإدمان المخدرات، وبالفعل يعيش الآن واحد من كل ثلاثة من سكان الحضر في العشوائيات كما تتسم الكثير من المدن الكبيرة والصغيرة الممتدة في العالم بقلة الضوابط البيئية وعشوائية التخطيط.

إن للنمو الحضري عواقب بيئية لا يستهان بها بحق، فالمدن ما هي إلاّ كيانات تفرط في استخدام الموارد الطبيعية وفي توليد المخلفات، حيث تنتج النسبة الغالبة من غازات الدفيئة «غازات الاحتباس الحراري» التي تسبب في تغيير المناخ العالمي كما أن هذه المدن عادة ما تسبب في تردي جودة المياه المحلية، واستنزاف خزانات المياه الجوفية، وتلويث البيئة البحرية، وتلويث الهواء واستهلاك التربة مما يدمر التنوع البيولوجي.

إن تركز البشر المتزايد في المدن الكبيرة والصغيرة يعني أن العالم لن يتمكن من تحقيق الأهداف الانمائية للألفية ما لم يدمج التخطيط البيئي في كل مجالات الإدارة الحضرية، ويشكل إيجاد مدن صديقة للبيئة أحد التحديات الكبرى المعترف بها، ولكن ما نحتاجه من تكنولوجيا وخبرات متوافرة لدينا بالفعل فلقد أصبح من الممكن الآن، وليس في المستقبل فحسب، وجود وسائل نقل نظيفة، وبنيات تدير الطاقة بكفاءة، وصرف صحي آمن، واستخدام رشيد للمياه، وهو ما يمكن تحقيقه على نحو يستطيع الجميع تحمل تكلفته.

وفي هذا اليوم، يوم البيئة العالمي، أهيب بالأفراد، والشركات، والحكومات المحلية والوطنية أن تتصدى لتحدي البيئة الحضرية، فلننهل من منابع المعرفة الهائلة ولنستفيد من الديناميكية الطبيعية التي تتسم بها المناطق الحضرية، دعونا نصنع مدناً خضراء تتمكن فيها الشعوب من تنشئة أطفالها وتحقيق أحلامها في بيئة صحية، ونظيفة، وجيدة التخطيط.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة/ كوفي عنان بمناسبة اليوم العالمي للبيئة

لجنة إدارة حوض صعدة.. جهود مثمرة ورؤية متفائلة

□ يتواصل نشاط لجنة إدارة حوض صعدة المائي وفق خطتها الفصلية بفعالية متزايدة، ويتعمق الإحساس لدى مستخدمي المياه بصورة خاصة والسكان المحليين بصورة عامة، بأهمية دورها الإشرافي والرقابي على إدارة المياه في الحوض، وذلك بفضل الاهتمام الذي توليه الهيئة العامة للموارد المائية وقيادة المحافظة لهذه اللجنة وبدعم الأصدقاء الألمان عبر بنك الإعمار الألماني (KFW)، حيث أصبحت اللجنة تمثل القاسم المشترك لعلاقات التعاون والتنسيق بين الجهات العاملة في قطاعي المياه والري من جهة، وبينها وبين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومستخدمي المياه في الحوض من جهة أخرى، وهذا الدور يتلاءم مع طبيعة تكوينها ومع المهام المناطة بها كجهة تجمع بين الإدارة الرسمية والشعبية المشتركة للمياه بما يتوافق مع قانون المياه الذي كرس مفهوم المشاركة في اتخاذ القرار من الأدنى إلى الأعلى انطلاقاً من الحوض المائي وبمشاركة السكان المحليين وبما ينسجم مع قانون السلطة المحلية.

لقد أثبتت لجنة الحوض أن توجه وزارة المياه والبيئة نحو تسريع تطبيق مبدأ المشاركة في إدارة الموارد المائية - من خلال الاستفادة من كافة الجهود الرسمية وشبه الرسمية والشعبية، وفي أطر مؤسسية محددة المعالم تجمع شتات الجهود المتناثرة وتتمتع بالشرعية القانونية والدعم المادي والمعنوي للقيادات السياسية والإدارية في المستويات المحلية والمركزية - هو توجه صائب، وهذا ما تُعبِّر عنه الأنشطة المخططة والمنهجية للجنة باتجاه تعزيز الجهود التي تستهدف السيطرة على الوضع المائي المتدهور في حوض صعدة.

ومنذ تشكيل اللجنة وتحديد اختصاصاتها بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٥م، والصادر في فبراير الماضي، وبفضل جدية واهتمام قيادة المحافظة، فقد وقفت اللجنة أمام عدد من القضايا الأساسية التي تشكل نقاط انطلاق جوهرية في طريق تأدية المهام المناطة بها، ويتضح ذلك من خلال القرارات والتوصيات التي تم استخلاصها من المواضيع التي تم إدراجها في جدول الاجتماع المنعقد بتاريخ ١ يونيو ٢٠٠٥م، والتي تضمنت تقارير حول الأوضاع المؤسسية للجهات العاملة في قطاعي المياه والري، ومستوى العمل في المشاريع، وبرامج التوعية المائية التي تنفذها هذه الجهات، حيث اتخذت اللجنة التوصيات والقرارات التالية :

○ يُكلَّف مدراء عموم المديريات بمساعدة الهيئة العامة للموارد المائية في استكمال حصر وتسجيل شركات ومقاولي حفر آبار المياه في الحوض، وتقديم تقرير حول ذلك للاجتماع القادم.

○ يُكلَّف مدير فرع الهيئة العامة للموارد المائية بتقديم تقرير حول نتائج مراقبة المياه في الحوض كل ثلاثة أشهر.

○ يُكلَّف مدير مشروع المياه والصرف الصحي بتقديم تقرير حول محطة معالجة مياه الصرف الصحي المزمع إنشاؤها، وكيفية الاستفادة من مخرجاتها السائلة في الري، وإمكانية استخدام مخرجاتها الصلبة كأسمدة زراعية، وذلك بالتنسيق مع مدير فرع وزارة الزراعة والري.

○ يُكلَّف مدير عام الأمن بالمحافظة والجهات الأمنية المختصة في المديريات بضبط المخالفات المتعلقة بالحفارات غير المرخصة، وإيقاف حفر الآبار التي لم تحصل على تراخيص حفر رسمية من الهيئة العامة للموارد المائية.

○ توصي اللجنة النيابة العامة والمحاكم المختصة بالاهتمام بالمخالفات المرفوعة إليها من قبل الهيئة العامة للموادر المائية وبسرعة البت فيها.

○ توصي اللجنة الوزارات والهيئات والمؤسسات المركزية لقطاعي المياه والري بتخصيص موازنات لكافة فروعها في المحافظات في المجالات التالية :

- تطوير القدرات المؤسسية والتنمية البشرية.
- تنفيذ برامج التوعية المائية في المستويات المحلية.
- المساعدة في تنظيم جهود المشاركة الشعبية لمستخدمي المياه وتشغيل وصيانة مشاريع ومنشآت المياه والري.

○ توصي اللجنة وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والري ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون على خلق مشروع متكامل يستفيد من جميع مكونات المشاريع والصناديق ذات الصلة، وبما يمكن من دعم إنشاء جمعيات المياه في الحوض وتنفيذ حملة توعية مائية ودعم أطر التعاون والتنسيق بين الجهات العاملة في القطاع ولجنة الحوض.

○ تقر اللجنة المقترحات الواردة في تقرير فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بشأن تنشيط برامج التوعية المائية، وتُكلِّف الإخوة الأعضاء ممثلي كل من فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف واتحاد نساء اليمن وفرع وزارة الأوقاف والإرشاد ومكتب وزارة الإعلام ومدير الوحدة الفرعية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة ومنسق لجنة الحوض، بمتابعة التنفيذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

لقد أظهرت النقاشات الجادة، التي تمحورت حول المواضيع المطروحة والقرارات والتوصيات التي أصدرتها اللجنة، مدى الوعي الذي يتمتع به أعضاء اللجنة إزاء أهمية الارتقاء بالأوضاع المؤسسية وتطوير مناهج التوعية والتثقيف والتواصل مع القاعدة الشعبية لمستخدمي المياه لمصلحة حماية الموارد المائية والمحافظة عليها، وكذلك الحرص على خلق الشروط الملائمة للاستفادة المثلى من المشاريع ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والري، كخطوة أولى باتجاه ربط مختلف مشاريع التنمية القائمة على المياه بخطط إدارة الموارد المائية، كما أن اجتماعات اللجنة أتاحت فرصة تفعيل دور السلطة المحلية والأجهزة الأمنية في السيطرة على حفر الآبار وتنظيم نشاط شركات الحفر، وكذلك المساعدة في خلق البيئة الملائمة لتنظيم مستخدمي المياه في جمعيات المياه على مستوى المديريات والمناطق، وذلك بفضل عضوية مدراء عموم المديريات والأمن والوجهاء والأعيان في اللجنة، كما أن عضوية ممثلي كبار وصغار المزارعين ومنظمات المجتمع، المدني بما في ذلك القطاع النسائي في اللجنة، مكنت مختلف أطياف المجتمع من المشاركة في اتخاذ القرار، الأمر الذي لا يخلق إجماعاً حول أهمية التشريعات والسياسات والإجراءات المقرة فحسب، بل إن ذلك يخلق التزاماً أدبياً إزاء مسؤولية تنفيذها في الواقع، وتستطيع اللجنة، من خلال اجتماعاتها الدورية والتقارير المرفوعة إليها من الجهات ذات الصلة، متابعة وتقييم مدى التزام الأعضاء بتوجهات وقرارات اللجنة، خصوصاً وأنهم هم بذاتهم رؤساء هذه الجهات، بل إن لها حق محاسبتهم بما يتوافق مع الصلاحيات المخولة لها، حيث تنص اللائحة التنظيمية للجنة على أنه «يشترط في عضو اللجنة أن يكون ممثلاً لجهة أو شريحة سكانية محددة، وأن يمتلك الرغبة للعمل في إطار اللجنة، وأن يكون على دراية ومعرفة واهتمام بالوضع المائي، ويجوز لرئيس اللجنة الاعتراض على المرشح الذي لا تتوفر فيه معايير العضوية المنسجمة مع طبيعة عمل اللجنة»، كما أنه «يجوز للجنة أو رئيسها تكليف ممثلي المناطق الأعضاء في اللجنة، وبحسب الأهمية والاختصاص، بأنشطة محددة في المناطق التي يمثلونها، بصورة مؤقتة أو دائمة، وذلك للمساعدة في تنفيذ مهام ذات صلة بمهام واختصاصات اللجنة».

م/ناصر اليزيدي

الجدير بالذكر أن اللجنة المتفرعة عن لجنة الحوض والمختصة بشؤون الري وجمعيات المياه برئاسة الأستاذ نعمان الدعيس، وكيل المحافظة، شرعت في الإعداد لتشكيل اتحاد مستخدمي المياه في حوض صعدة، حيث بدأت التحضيرات لاستكمال تشكيل لجنة تحضيرية تضم ممثلي السلطات المحلية في مديريات الحوض ومستخدمي المياه والمشائخ والأعيان والجهات ذات الصلة، وستعقد اجتماعها التحضيري الثاني في ٨ يونيو الجاري، ومن المؤمل أن تشكل بداية موفقة باتجاه تأطير وتنظيم السكان المحليين في شبكة جمعيات مياه تبدأ بالمستويات المحلية والقرى وتنتهي بلجنة الحوض.

إن تصميم الهيئة العامة للموارد المائية وحماس قيادتها يلتقي مع حرص قيادة المحافظة على إنجاح هذه التجربة الجديدة، كما أن اهتمام جميع الجهات المحلية ذات الصلة يشكل صمام الأمان في استمرارية التجربة وتحقيق أهدافها، ولا يسعنا إلاَّ أن نشعر بالامتنان لأصدقاء اليمن الأوفياء الذين لا يألون جهداً في دعم ومساندة هذه التجربة الوليدة.

من أجل استراتيجية وطنية للتوعية البيئية

لطف أحمد المعبري*

عُرِّفَتْ البيئة عند الكثير من المهتمين بقضاياها والمخاطر المحدقة بها - بأنها محيط الانسان الذي يعيش فيه مؤثراً في بنياته ومقوماته الحيوية ومتأثراً بعناصره ومكوناته الاساسية (المحيط) .. الخ .

وعلى هذا تعامل الانسان مع محيطه على انه بيئته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تاريخاً وثقافة وحضارة وتفاعل مع مظاهرها وتنوعها الحيوي باعتباره مظهر وجود وعنوان حضارة، ولأني لست من ذوي التخصص في مجالات البيئة المتنوعة فلن اقحم نفسي والقارئ الكريم في تفاصيل علمية وموضوعية دقيقة المعلومة واسعة النظرية، وانما سأحاول من خلال هذه السطور أن ألفت عناية المهتمين بقضايا البيئة ومناصريها الذين يتبنون نظريات وآليات الدفاع عنها وحمايتها من المخاطر التي تهددها، إلى أهمية تبني خطط وبرامج عملية وموضوعية دقيقة الأهداف ومحددة الآليات والوسائل يشارك الجميع في تنفيذها سواءً المتخصصين أوالمهتمون بالبيئة أو غيرهم من المواطنين أكانوا هيئات وجهات اختصاص حكومية جمعيات ومنظمات جماهيرية أو احزابا ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك الافراد والاسر .. الخ، وأعني بتلك البرامج والخطط برامج التوعية وخطط نشر الوعي الفردي والجماعي بقضايا البيئة ومشكلاتها وآليات ووسائل تنفيذها والاستفادة في هذا الجانب من الخبرات والتجارب المتنوعة في شتى المجالات البيئية وكذا توفر الكم الهائل من المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال واستثمار الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة محلياً واقليمياً ودولياً والتطور المهول الذي تشهده وسائل الاعلام بأنواعها المقروءة والمرئية والمسموعة وتقنية الانترنت .. كل هذه المقومات تؤسس أرضية صلبة وواضحة المعالم لتبني الجمعيات البيئية المحلية وجهات الاختصاص الحكومية والجهات المهتمة برنامجاً توعوياً يتسم بالشفافية والموضوعية موضحا الاهداف ومحددا الآليات والوسائل يشارك الجميع في وضعه وفق مناهج علمية ونظريات موضوعية يمكن تحويلها الى سياسات واستراتيجيات وطنية واقليمية ودولية تحاكي تطلعات الافراد والمجتمعات في بيئة خالية من مصادر ومسببات التلوث وبعيدة عن المخاطر والكوارث التي تهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية على الارض والمحافظة على تنوعها الحيوي وفي بلادنا صار بالامكان دعوة الجهات الحكومية ذات العلاقة بالبيئة ومراكز الدراسات والأبحاث والجامعات إلى تبني مشروع بناء استراتيجية وطنية للتوعية البيئية ونشر الوعي البيئي بين افراد ومكونات المجتمع اليمني بمشاركة فعالة ومدروسة للجمعيات والمنظمات البيئية وحتى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها شريكا قويا ومؤثرا لا تستطيع الجهود الحكومية مهما تميزت الاستغناء عنها أو تجاهل دورها في مواجهة المشكلات البيئية والتصدي لمخاطر التلوث ومعالجة آثاره المدمرة.

إن هذه الشراكة المنشودة بين الجهد الرسمي والجهد الطوعي من شأنها ان تسهل على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المتبنية لقضايا البيئة والمهتمة بها، عملية اختيار وتحديد آليات ووسائل الاتصال والتواصل مع الجماهير لجعل رسالتها التوعوية أكثر قبولاً وتأثراً في ثقافة وسلوك الفئات المستهدفة من خلال قدرة الرسالة على تحويل اهدافها ومضامينها الى قناعات ومبادئ قيمية وأخلاقية يؤمن بها افراد الفئات المستهدفة ويمتثلونها سلوكاً وممارسة ويعملون على نشرها وترسيخها في وجدان المجتمع وثقافته.

ولأن يمننا الحبيب من احد البلدان المعرضة لمشكلات التلوث التي يزداد تفاقمها يوماً بعد يوم علما بأن تنوع مظاهر وعوامل التلوث وتعدد مصادره في المدن والأرياف اليمنية بما يجعل آثاره كارثية ويهدد حياة الانسان اليمني ويقضي على بيئته بجميع عناصرها ومكوناتها الاساسية فإنه يتوجب على القوى الرسمية والشعبية ان تلتقي لتّتحد وتتكاتف في مواجهة هذه الاخطار العظيمة وان تسخر الجمعيات الطوعية والمنظمات الجماهيرية ذات الصلة بمواضيع البيئية امكاناتها وقدرات كوادرها في وضع خطط التوعية البيئية والعمل على نشر الوعي البيئي في الاوساط التعليمية والتربوية والثقافية والاجتماعية والفعاليات الوطنية المختلفة مستفيدة من مصفوفة رائعة من التشريعات الدستورية والقانونية وعادات وتقاليد شعبنا اليمني ناهيك عن المبادئ والقيم الدينية في التخطيط لحملات توعوية نوعية تتميز بالموضوعية والاستمرارية وتكثيف الانشطة الموازية والمساعدة على تنفيذ تلك الحملات وفقاً لجدولة مسبقة لقضايا التلوث وترتيبها حسب حجم ونوع المخاطر المترتبة على كل ظاهرة ابتداءً من عوادم السيارات والزيوت والمعادن والبلاستيك غير القابل للتدوير، وحرق مقالب القمامة والاكياس البلاستيكية غير القابلة للتحليل مروراً بالسموم والمبيدات الحشرية والاسمدة والبذور المهجنة ومخلفات المصانع والمعامل وانتهاء بتلوث الشريط الساحلي اليمني والمياه البحرية بالبقع النفطية وكل ما يعتبر تهديدا للحياة البحرية مثل عمليات الاصطياد الجائر وجرف الشعب المرجانية وغيرها من المشاكل البيئية.

مسئول المشاريع

# الجمعية اليمنية للتوعية وحماية البيئة

نصف سكان العالم يعيشون في المدن:

اسكوا .. النمو الحضري السريع خلف ظواهر بيئية سلبية

اعتبرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (إسكوا) ان النمو الحضري السريع الذي شهدته منظمة إسكوا لم يعكس بالضرورة تحسناً كبيراً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث ان النسبة الأكبر من السكان تتركز في بلدان منخفضة الدخل .. موقف إسكوا هذا جاء عشية الاحتفال باليوم العالمي للبيئة (٥/ يونيو) الذي يأتي هذا العام تحت عنوان مدن خضراء: لنخطط لمستقبل الأرض.

وقالت اللجنة في بيان صحفي صادر عن اللجنه الاعلامية في اسكوا تلقت «الثورة» نسخة منه إن المشاكل التي نتجت عن النمو الحضري السريع تتجسد بصورة أكبر في سلسلة من الظواهر الاجتماعية السلبية كانتشار احزمة الفقر والعشوائيات حول العواصم والمدن الكبرى وكذلك شيوع الإسكان دون المستوى مما يمثل تحدياً مستمراً للحاضر والمستقبل وقد ساهم تمركز السلطة والاستثمارات في المراكز الحضرية في إهمال الريف مما ادى الى فقره والى انخفاض مستوى نوعية الحياة فيه والذي وصل الى حد افتقاده الاحتياجات الأساسية فعلى سبيل المثال تغطي خدمات الصحة في اليمن ٤٠٪ فقط من مجموع السكان ومعظمها مركزة في المناطق الحضرية اما في ما يخص نصيب الفرد من سكان الريف من الموارد المخصصة للاستثمارات وتكاليف الإدارة فإنه يبلغ تقريباً ثلث مقابله في المناطق الحضرية .

ظواهر بيئية سلبية

واضافت ان النمو الحضري الهائل والسريع في منطقة إسكوا أدى ايضاً الى انتشار ظواهر بيئية سلبية كثيرة مثل التعدى بالبناء على الاراضي الزراعية الخصبة والنمو غير المنظم للمناطق الساحلية وتدهور بيئتها نتيجة لزيادة كميات الصرف الصحي والزراعي والصناعي التي يتم التخلص منها في البحر والتي تؤدى الى تدهور النظام الايكولوجي كما ادى النمو الحضري السريع الى تلوث الموارد المائية ونقص الإمدادات من مياه الشرب النقية وخدمات الإصحاح وارتفاع معدل المخلفات الصلبة والخطرة في الكثير من المناطق الحضرية في بلدان المنطقة .. هذا بالإضافة الى تلوث الهواء الناتج عن ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة ونشاط قطاع النقل نتيجة زيادة عدد المركبات وعدم إنسياب حركة السير بالشكل المناسب.

إيجابيات ملموسة

وعلى الرغم من كل هذه السلبيات فقد استجابت بلدان (اسكوا) لكثير من هذه التحديات واحرزت تقدماً ملموساً خلال العقود الثلاثة الماضية خاصة بعد قمة الارض التي عقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م وتقوم إسكوا ببذل الجهود والعمل مع الدول لتنمية البيئة الحضرية وتنفيذ البرامج والخطط التي تضمن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك اهداف القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢م فعلى المستوى الوطني تعددت البرامج الوطنية لتنمية الحضر واكتسبت درجة عالية من الالتزام السياسي ..وتناولت هذه البرامج ايضاً تنمية الريف ورفع مستوى المستوطنات العشوائية كما هو الحال في كل من سوريا ومصر وكذلك شهدت المنطقة تحسناً ملحوظاً في توفير الإسكان والخدمات المدنية من توصيل لمياه الشرب والإصحاح والكهرباء والخدمات الصحية والترفيهية والتعليمية وقد قامت بعض الدول بعمل شراكات مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وغيرها لمعالجة مشاكل المناطق العشوائية والمتدهورة بيئياً والارتقاء بالبيئة الحضرية فيها وتوعية المواطنين حول الطرق السليمة للتخلص من المخلفات المنزلية الصلبة وكذلك في تفعيل دور المرأه في تنفيذ هذه البرامج هذا بالإضافة الى الجهود المبذولة لتخفيض مستويات تلوث الهواء من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الغاز الطبيعي والوقود الخالي من الرصاص في قطاع النقل وتطبيق نظم الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتنفيذ سياسات متكاملة لحماية البيئة الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التقدم الذي احرزته الدول المتقدمة في هذه المجالات.

العالم والمنطقة

وقالت اللجنة ان حوالي نصف عدد سكان العالم يعيش في الوقت الحاضر في المدن ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى ٦٠٪ بحلول العام ٢٠٣٠ويجب الإشارة هنا الي انه في الدول النامية لا تعكس زيادة نسبة سكان المدن التطور والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول في معظم الاحيان فعلى سبيل المثال يعيش حوالي ٧٠٪ من سكان المدن في قارة افريقيا في مناطق عشوائية متدهورة بيئياً اما على مستوى دول العالم فيبلغ عدد سكان هذه المناطق مليار شخص تقريباً ومن المنتظر ان يرتفع هذا الرقم الى حوالي الضعف بحلول العام ٢٠٢٠م ولذلك حددت الأهداف الإنمائية للألفية والتي اقرها مؤتمر جوهانسبرغ أهمية ان تقوم الدول ببذل الجهود لتحقيق الإستدامة البيئية من خلال العمل على تحسين الظروف المعيشية لعدد كبير من سكان المناطق العشوائية (حوالي ١٠٠مليون شخص) وكذلك تقليل عدد السكان الذين لا يتمتعون بمياه الشرب والصرف الصحي الى النصف بحلول العام ٢٠٢٠.

ويمثل موضوع اليوم العالمي للبيئة لهذا العام اهمية خاصة بالنسبة لمنطقة إسكوا نظراً للتحديات البيئية التي تواجهها مدن المنطقة وخاصة المتعلق منها بآثار الحروب والنزاعات السياسية وخاصة في كل من العراق وفلسطين فقد ادت الصراعات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية الى تدمير البنية التحتية في العديد من المدن وتدهور بيئتها نتيجة التدمير العسكري والتلوث الناتج عن المخلفات والمواد الكيماوية الخطرة والتي اثرت سلباً على مواردها الطبيعية وبخاصة المياه وبالإضافة الى هذا تتأثر المنطقة بظاهرة الجفاف وندرة الموارد المائية العذبة مما استلزم إعادة استخدام مياه الصرف بمختلف انواعها والتي لا يتم معالجتها بالشكل المناسب مما أدى الى تلوث معظم موارد المياه العذبة المتاحة كما ان إقامة سدود على بعض الانهار ادى الى توقف التدفق الطبيعي للمياه العذبة الى المصبات وتراكم الملوثات بالأنهار وتأكل السواحل امام المدن وفقدان التنوع البيولوجي.

عدد (يونيو) من مجلة البيئة والتنمية

المدن الخضراء: كيف يعيش نصف سكان العالم؟

تجسيداً لشعار يوم البيئة العالمي لهذا العام (مدن خضراء فلنخطط لمستقبل الارض) أعدت مجلة البيئة والتنمية ملفاً عن وضع المدن في العالم والمنطقة العربية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتضمنه عدد (يونيو) الجاري وفيه عدة مواضيع منها الحياة في المدينة حديقة الازهرئة القاهرة ، ابوظبي المدينة الخضراء ، مدن بلا احياء بؤس ، حدائق فوق السطوح ثورة خضراء في لندن ومن المعلومات الواردة في الملف ان نصف سكان الارض يعيشون حالياً في المدن حيث يستهلكون ٧٥٪ في المئة من موارد العالم الطبيعية وينتجون ٧٥ في المئة من نفاياته ويعيش نحو مليار شخص من هؤلاء اي سدس البشرية في احياء بؤس عشوائية خاليه من الخدمات وذكر بيان صحافي صادر عن المجلة ومقرها بيروت أن العدد تضمن تحقيقاً خاصاً عن الاخطار التي تهدد حياة سكان قرية الريحانيه في العراق الذين يعيشون بجوار منشأة عسكرية ملوثه باليورانيوم المستنفد ، ويعرض تقرير من الجزائر حملة لمكافحة استعمال اكياس البلاستيك الشائعة لاحتواء المواد الغذائية منعاً لتسرب سمومها الى الطعام وفي قسم كتاب الطبيعة موضوعان مصوران عن (الاسكا ارض العجائب القطبية) وابوظبي المدينة الخضراء ومن المواضيع الاخرى في العدد معرض الحدائق في بيروت الشعاب المرجانيه ثروات نازفة، الهدر العربي المرعب ، مطعم ماكروبيوتيك في جبال اليابان ، نزع الالغام من طريق هجرة الفيلة في انغولا، حلول بيئية لمشاكل الطاقة.

وفي ملحق عن مشاريع ونشاطات برنامج الامم المتحد للبيئة في المنطقة العربية عرض لخبرة الكويت في مكافحة الاتجار بالمواد المستنزفة للأوزان والانذار المبكر والاستجابة الطارئة للكوارث وتأهيل أهوار العراق ومبادرة الجمارك الخضراء لضبط التبادل التجاري بالمواد المحظورة.

وضمن نشرة (بيئة على الخط) الخط الساخن لتلقي الشكاوى البيئية ومتابعتها الذي تديره مجلة البيئة والتنمية ضجيج فندق يقلق سكان شارع الحمراء بيئة المسلخ بعيون الطلاب ، غبار مصنع سبلين للترابة ، كسارات رعيت تصدع المنازل ضوضاء وغبار من معلمي بلاد في المصيطبة ، محرقة اطارات في ظهر البيدر ومتابعات اخرى ومع العدد ملحق عن المشاريع العربية الفائزة بمنح فورد البيئية وقسيمة الاشتراك في دورة ٢٠٠٥م .

وفي افتتاحية العدد بعنوان العلم الذي لا ينفع يرى نجيب صعب ان معادلته مع الجهالة التي لا تضر تصح على السياسة والاجتماع والاقتصاد كما على اوضاعنا البيئية فكم من دراسة اجريت على اوضاع محلية ولم تنشر نتائجها اذ تتعامل مؤسسات كثيرة مع المؤشرات البيئية كاسرار يمنع كشفها وكم من معلومات خطيرة سمح بنشرها ولم تتخذ ايه تدابير لمعالجة الوضع فكان الاحتياج مسموح لتنفيس الغضب مادام الفاعل مجهولاً.